تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي
دراسة تحليلية للحالة المصرية

حنان محمد حسن سالم(*)

الملخص

سعت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن أهم التحديات التي تحول دون إتمام عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية التي شهدت المد الثوري الذي عُرف بثورات الربيع العربي.

وركزت الدراسة على المجتمع المصري باعتباره وحدة التحليل الأساسية، وقد رصدت الدراسة أهم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق إتمام عملية التحول الديمقراطي في المجتمع المصري، وأوضحت الدراسة أهم الأسس التي تنهض عليها عملية التحول الديمقراطي، وأشارت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

ارتباط نجاح عملية التحول الديمقراطي برغبة الإدارة السياسية وصناع القرار في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي، وتوفير المناخ الآمن له، والسعي نحو تطبيق خطط الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من نتائج البحث العلمي في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة، ورفع العبء عن الفقراء، ونشر ثقافة المواطنة، واحترام الآخر، وخلق حالة من الحوار الحضاري.

(*)أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية الآداب – جامعة عين شمس

Solidarity, Challenges of democratic transition after the Arab Spring Revolutions: An analytical study of the Egyptian Case

Hanan Mohammed Hassan Salem

Abstract

The current study attempted to detect the most important challenges that prevent the completion of the process of democratic transition in the Arab countries that have seen a revolutionary tide which have been known as the Arab Spring revolutions.

The study focused on Egyptian society as the basic unit of analysis, the study monitored the most important political, economic, social and cultural challenges that hinder the completion of the process of democratic transition in Egyptian society, The study showed the most important bases which the process of democratic transition depend on, and pointed out a group of results including:

The success of democratic transition relates to the will of political administration and decision makers to activate the tools of democratic work, and provide the safe environment to it, seeking for implementation of economic reform plans, benefit from the results of scientific research in fulfillment development and sustainable development, removing poor burdens, distributing the culture of citizenship, and respecting others, and making a state of civilized dialogue.

مقدمة

شهدت بداية عام 2011 موجة ثورية، عُرفت فيما بعد بثورات الربيع العربي، وقد انطلقت الشرارة الأولى من تونس، ثم تلتها العديد من البلدان العربية وهي مصر وليبيا واليمن وسوريا، وكان التحول الديمقراطي وما يستتبعه من رخاء وتنمية مستدامة وعدالة اجتماعية هو الأمل المنشود الذي تسعى إليه هذه الشعوب، ودفعت من أجله الدماء كي يتحقق، ولكن المدقق الآن في الوضع العربي، وفي طبيعة ما آلت إليه الأمور في واقع الدول التي شهدت الثورة يجدها بمنأى عن التحول الديمقراطي والوصول إلى مرحلة الحكم الرشيد.

إن ما نشاهده من تطاحن وانقسامات عرقية ودينية داخل هذه الدول يشير بقوة إلى أن ثمة تحديات جلية تحول دون الوصول للحالة الديمقراطية، أو بعبارة أخرى، عدم نجاح التجربة الديمقراطية التي قامت من أجلها الثورات.

ونظراً لأن المجتمع المصري يشكل جزءاً أساسياً من الوطن العربي، وإن شئنا الدقة هو قلب الأمة العربية، ونقطة ارتكازها الأساسية، فإن الدراسة الراهنة تسعى في محاولة علمية لفهم خصوصية الحالة المصرية التي تعكس في كثير من جوانبها أوضاع الأزمة العامة في الدول العربية، لأن ثمة قواسم مشتركة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً بين هذه الدول وبعضها البعض.

موضوع الدراسة وأهميته

شهد المجتمع المصري حالة من الركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك الثقافي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وربما كانت حالة الركود السياسي تحديداً هي التي دفعت بقطاع عريض من الشباب العربي والمصري على وجه الخصوص للاتجاه نحو الفضاء الإلكتروني، والتعبير عن أنفسهم من خلال المدونات وغرف الدردشة، وكافة مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب ... الخ)، بحثاً عن عالم أرحب للتعبير عن آرائهم ومشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وكانت الدعوة للتحول الديمقراطي نقطة التقاء أساسية للمشاركين في العالم الافتراضي، كما كانت نقطة التقاء لدى العديد من الباحثين والمفكرين، لأن التحول الديمقراطي لا يقتصر فقط على حق الانتخاب والتصويت وضمان نزاهة العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها وصولاً لتداول السلطة بالطرق السلمية، بل أن مفهوم الديمقراطية أعم وأشمل، فهو يشير على أسلوب حياة تعيشها الشعوب والمجتمعات، تنعم من خلالها بالحرية والعدالة الاجتماعية وعدم التمايز في فرص الحياة، فضلاً عن دعم مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه، والحفاظ على حقوق المواطنة، ولهذا قام الشعب المصري بثورتين متتاليتين (25 يناير 2011، و30 يونيو 2013)، وكان الهدف منهما إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع المصري ينعكس على حياة المصريين في كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

والثقافية، وجعلها أفضل مما كانت عليه، وكان المؤشر الرئيس لحدوث هذا التغيير هو تحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وإشباع كافة الاحتياجات الأساسية للسواد الأعظم من أفراد المجتمع المصري، ذلك القطاع العريض الذي ظل يعاني لسنوات طويلة من الارتفاع المحموم لأسعار السلع الأساسية، فضلاً عن معاناته المستمرة من تدني مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

ومن الملاحظ أن ثمة تحديات تشكل عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي، وتحول دون إتمامها على الوجه المطلوب، تلك العملية التي انطلقت من أجلها الثورات، ويدرك المعايش للحالة والمشهد السياسي أن ثمة تغييراً حدث في الجانب السياسي، وقد برز هذا التغيير من خلال تنامي حجم المشاركة الشعبية في الاستفتاء على دستور 2013، وكذلك الانتخابات الرئاسية في عام 2014، وقد شعر كل مواطن بأهمية الانتماء لهذا الوطن، وأن التغيير لن يحدث إلا بأيدي المصريين أنفسهم مما دفعهم للمشاركة بفعالية في الانتخابات، وإدراك أهمية الصوت لكل فرد، وأنه بمثابة أمانة تستوجب الحفاظ عليها، وإعطائه لمن يستطيع أن يحافظ على هذا الوطن ويحمي مقدراته.

ونستطيع القول بأن المواطن المصري كان بحاجة شديدة لهذا الفعل الثوري حتي يدرك قيمة صوته، وأهمية دوره ومشاركته في التغيير السياسي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل لهذا الصوت نفس الأهمية لإحداث التغيير أو الحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بما يحقق إنجاز التحول الديمقراطي؟

وإذا كانت الإجابة: نعم لهذا الصوت نفس الفاعلية، فما الذي يحول إذن دون تحقيق ذلك؟.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التى تشير وتؤكد على أن ثمة تحديات بنائية في المجتمع المصري تحول دون تفعيل دور المواطن المصري في إحداث التغيير وإنجاز التحول الديمقراطي بعد الثورات المصرية.

وتسعي الدراسة الراهنة إلى إلقاء الضوء على خصوصية السياق البنائي للثورة المصرية (حتمية حدوث الثورة) ورصد أهم التحديات التي تحول دون تحقيق التحول الديمقراطي بعد الثورة، وطرح أهم الأسس التي تساهم بفاعلية في إتمام وإنجاح عملية التحول الديمقراطي.

إشكالية الدراسة

تبرز إشكالية الدراسة الراهنة في محاولة فهم وتفسير خصوصية السياق البنائي للمجتمع المصري التي تحول دون إحداث وإنجاح عملية التحول الديمقراطي من خلال رؤية ماكروسوسيولوجية.

ويتطلب فهم وتحليل خصوصية السياق البنائي المعوق للتحول الديمقراطي في المجتمع المصري بعد الثورة الوقوف عند مجموعة من القضايا الأساسية على

النحو الآتي:
1- مفهوم التحول الديمقراطي.
2- مفهوم الثورة والربيع العربي.
3- الاتجاهات النظرية المفسرة للثورة.
4- السياق التاريخي للثورة المصرية (حتمية الثورة).
5- تحديات التحول الديمقراطي.
6- أسس التحول الديمقراطي.

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي

يجب الإشارة أولاً إلي مفهوم الديمقراطية قبل البدء في الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي، ويشير مفهوم الديمقراطية إلى حكم الشعب للشعب لصالح الشعب، إما بشكل مباشر، وإما بالتفويض من خلال التمثيل النيابي.

ولا تقتصر الديمقراطية فقط على حق التصويت والانتخاب، بل تشمل أسلوباً للحياة تتوافر فيه كافة أشكال الحريات، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية لكل فئات المجتمع وطوائفه، وتفعيل مبدأ سيادة القانون، وحماية حقوق الأقليات والمحافظة على حقوق المواطنة.

وحينما تفتقد المجتمعات الإنسانية تلك المؤشرات سالفة الذكر لا يمكن أن نطلق عليها مسمى مجتمعات ديمقراطية، ومن ثم يجب أن تتطور هذه المجتمعات بما يحقق إنسانية الإنسان وفاهيته، وهذا لن يتأتى إلا بالتحول الديمقراطي.

ويشير مفهوم "التحول الديمقراطي" إلى الانتقال من الحالة الديكتاتورية إلى حالة الديمقراطية، والتي مؤداها التخلص من أحادية الفكر والجمود السياسي والانتقال إلى آفاق أرحب من التعددية الفكرية والسياسية والعدالة الاجتماعية.

ويؤدي نجاح عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات إلى خلق البيئة الحاضنة للتنمية والتنمية المستدامة، وخلق دولة سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة في فرص الحياة، وتوفير آليات الحراك الاجتماعي الصاعد لكل فئات المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، وتيسير الحصول على كافة الحقوق المرتبطة بالإشباعات الأساسية (التعليم، الصحة، العمل، المرافق، الخدمات، وغيرها).

ولا يمكن للتحول الديمقراطي أن يتم وينجح إلا في وجود بيئة اجتماعية ثقافية سياسية تنهض على مسلمة أساسية مؤداها "السلطة ملكاً للجميع، وأن تداول السلطة لابد وأن يتم بشكل سلمي"، وهذه المسلمة يجب أن تلتزم بها كافة الفئات المشاركة في صنع القرار السياسي، وهذا يشمل كل من المعارضة والسلطة على حد سواء.

ويجب أن تنهض الثقافة السياسية في الدول التي تسعى للتحول الديمقراطي على مرتكزات أساسية أهمها التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية الفكرية

واحترام إرادة الأغلبية ودعم المشاركة السياسية وشفافية السلطة والحكم.

ثانياً: مفهوم الثورة والربيع العربي

تُعد الثورة تحرك شعبي يهدف إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية في مجتمع معين في فترة تاريخية معينة. وتعتبر الثورة أيضاً مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة "تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات، وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماماً لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف"(1)

وتمثل الثورة ظاهرة تاريخية، فقد كانت أو ثورة تحررية في العالم هي (ثورة أوتوحيجال) في جنوب بلاد النهرين (العراق القديم)، في حوالي منتصف الألف الخامس قبل الميلاد، قام بها (السومريون) الذين يعتقدون أن أصولهم ترجع إلى اليمن، والثورة أيضاً ظاهرة اجتماعية لأنها ترتبط بجوانب حياة الإنسان كلها.(2)

وبالرغم من أن الثورة تشكل "فعل وسلوك إنساني سياسي عبر التاريخ، إلا أنه لم يتبلور كمفهوم حديث إلا في فترة زمنية متأخرة مع ظهور الدولة القومية والنظم السياسية الحديثة" (3)

وتستمد الثورات أهميتها من اتساع مداها وعمق محتواها وشموليتها لأغلب طبقات وفئات المجتمع، لذلك كانت الثورات التي أفضت إلى تغييرات سياسية واجتماعية واضحة هي الأوفر شهرة والأكثر تداولاً بين المؤرخين وغيرهم من المثقفين، ومن أمثلة هذه الثورات: (4)

- الثورة الفرنسية 1789
- الثورة الروسية 1917
- الثورة الإيرانية 1979

تعريف الثورة لغوياً

يستخدم مصطلح الثورة Revolution بصفة عامة للإشارة إلى الحركة والنشاط، وثمة تعريفات عدة لهذا المصطلح ذُكرت في القواميس والمعاجم اللغوية، فضلاً عن التعريفات التي أشار إليها العلماء والباحثون في السياسة والعلوم الاجتماعية.

وقد ورد في المعاجم اللغوية إشارة للثورة بإعتبارها "قيام الشعب بقيادة النخب وطلائع من المثقفين بتغيير نظام الحكم بالقوة".(5)

ويشير البعض إلى أن الثورة تعبير فلكي الأصل شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم البولندي "كوبرنيكوس" على الحركة الدائرة المنتظمة للنجوم حول الشمس والتى لا تخضع لسيطرة الإنسان، وبالتالي تضمن المصطلح معنى الحتمية.

أما الثورة كاصطلاح فقد تعددت تعريفاتها؛ فيقول "ميرل": الثورة هي حركة اجتماعية بها تحل بعنف أسطورة جديدة محل أسطورة قديمة. ويقول "دن": الثورة هي تغيير جماهيري سريع وعنيف. ويقول "جورج سوبر بيتي": الثورة انقطاع في التاريخ. ويقول "هنتنجتون ونيومان": الثورة هي إبدال القيم السائدة بقيم جديدة. (6)

تعريف موسوعة علم الاجتماع

تعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التى تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة، أو بطيئة تدريجية".(7)

تعريف الثورة عند علماء الاجتماع:

تعددت تعريفات علماء الاجتماع للثورة، ولكنها تشترك في نقاط عامة منها: أن الثورة تغيير مفاجئ سريع ذو أثر كبير على الكيان الاجتماعي. ويحطم استمرارية الأحوال الراهنة فيه. حيث يصف (هربرت بلومر) الثورة بأنها تبتغي إعادة بناء وتنظيم النظام الاجتماعي كله تنظيماً وبناءاً جديداً. ويرى (كارل مانهايم) أن الثورة عمل قصدي، فهي تعنى توقع حدوث وقصد إحداث تحطم في الكيان والتنظيم الاجتماعي الراهن، فهي ردود أفعال الأفراد على الأحوال غير المرضية في حياتهم الاجتماعية، ولكن بعد أن تنتظم في عمليات السلوك الجمعي. (8)

ويعرف (كرين برنتون) الثورة بأنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر. (9)

وبالجمع بين ما هو مشترك في هذه التعريفات، يمكن تعريف الثورة بأنها: التغيير خارج إطار قانوني لا تتوافر فيه إمكانية التغيير. فهي تغيير فجائي وكلي يتم خارج نظام قانوني لا تتوافر له الشرعية، وهي بهذا تختلف عن الإصلاح الذي هو التغيير من خلال نظام قانوني تتوافر فيه إمكانية التغيير، فهو تغيير تدريجي جزئي سلمي يتم من خلال نظام قانوني تتوافر له الشرعية. (10)

ومن أهم خصائص الثورة أنها تتكرر، كما أنها سريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول، والتاريخ خير شاهد على موجات المد الثوري في العالم. (11) ولعل آخرها ما شهدته وما زالت تشهده المنطقة العربية من مد ثوري عرف بمسمى الربيع العربي.

المفاهيم المرتبطة بالثورة

ثمة مفاهيم ارتبطت بمفهوم الثورة، وقد استخدمت كمرادفات لمفهوم الثورة في بعض الأحيان، وهي:

- الانقلاب

- الحركة الاجتماعية
- الانتفاضة.

وسوف نوضح الفرق بين مفهوم الثورة وهذه المفاهيم على النحو الآتي:

الانقلاب

يعرف الانقلاب بأنه انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى تنتمى إلى نفس الفئة الأولى التى كانت تسيطر على الحكم أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع، أو في توزيع عوائد النظام السياسي، أي أنه تغيير في أوجه وحال الحكام دون تغيير في أحوال المحكومين. والانقلاب نوع من أنواع التمرد. (12)

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يعبر الانقلاب عن رغبة وإرادة مختلف جموع الشعب في الإصلاح والتغيير، وإنما يعبر في معظم الأحيان عن مصالح النخب المتصارعة على الحكم، والتي تحاول بشتى الطرق إضفاء صفة الشرعية على سيطرتها على الحكم، واستيلائها على مقاليد الأمور السياسية في مجتمع معين في فترة تاريخية معينة. إذن الانقلاب لا تسانده إرادة شعبية في الغالب، ولا يجسد مطالب مختلف فئات المجتمع.

الحركة الاجتماعية

يشير مفهوم الحركة الاجتماعية إلى تحول مادي في الجهد الموحد لجماعة أو طبقة لديها مجموعة من الأهداف المشتركة، وتسعى إلى تحقيقها، بعبارة أخرى، إن هذه الجماعة أو الطبقة قد تحولت بالتعبير الماركسي من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها؛ فبعد أن كانت مجتمعة فقط بشكل فيزيقي، صارت لها أهداف تسعى لتحقيقها في محاولة لتغيير أوضاع اجتماعية سالبة لهم على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد عرف "لورانز فون شتاين" الحركة الاجتماعية بأنها: "محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية". (13) وتهدف الحركات الاجتماعية غالباً إلى توزيع الثروة وعلاقات العمل، كما حدث مع الحركة العمالية، والحركة الفلاحية، وتهدف الحركات الاجتماعية أيضاً على إحداث تغييرات ثقافية وأيديولوجية، كما هو الحال في الحركة النسائية والحركة الطلابية.

وتختلف أهداف الحركة الاجتماعية باختلاف الجماعة أو الفئة التي تقود الحركة، ومن ثم قد تختلف الوسائل المرتبطة ببلوغ الأهداف أيضاً، وثمة اتفاق على أن الدعاية والإعلام والمحاضرات من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الحركة الاجتماعية. وقد تبدأ الحركة ضعيفة من حيث الشكل والتنظيم في البداية لكنها سرعان ما تتخذ طابعاً منظماً، وتتحدد فيها الأدوار، ويساعد على ذلك وجود قيادات متميزة ومستقرة.

وقد حدد "جيروشيه" وظائف الحركة الاجتماعية في الآتي: (14)

1- الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة، والأبنية والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى.
2- توضيح الضمير الجمعي، وهي حالة الجماعة التي تكشف نفسها أو مصلحتها، وأين تكمن هذه المصلحة.
3- الضغط على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم.

وبناء عليه، نستطيع القول بأن الثورة هي تعبير عن إرادة شعبية لقطاعات كبيرة من المجتمع، تجاه ممثلي الحكم في المجتمع، في فترة تاريخية معينة، ولذلك يصعب فهمها وتتبع نتائجها بعيداً عن السياق الاجتماعي الذي أفرزها.

الانتفاضة

تُعد الانتفاضة وسيلة للتغيير والوصول إلى الحكم، لكنها لا تتميز بالسرعة التي توصف بها الثورة، فإذا كانت الثورة تشير إلى حدث مفاجئ يؤدي إلى تغيير راديكالي يقطع الصلة بالماضي، ويؤسس لنظام يلبي مطالب الثوار، والذين هم الشعب وليس النخب المتصارعة في بنية النظام (15)، فإننا نجد الانتفاضة قد تمتد لعدة سنوات، وهذا ما دعى المتخصصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي إلى وصف ما حدث في فرنسا عام (1830) بأنه كان بمثابة انتفاضة، لأنها امتدت لمدة ثماني عشرة سنة، وهذا التمييز بين الثورة والانتفاضة لا يتناقض مع ما وصفت به الانتفاضة من حيث كونها وسيلة خاصة للاستحواذ على السلطة بالقوة.(16)

نستخلص مما سبق، أن الثورة فعل راديكالي سريع ومفاجئ ويمثل قطاعات عريضة داخل المجتمع، ولا يعبر عن مصالح فئوية أو نخبوية، ويقطع الصلة بالماضي، ويؤسس لنظام اجتماعي – سياسي جديد ينهض على التغيير الجذري، ومن ثم فهو لا يقدم حلولاً إصلاحية، بل يقدم حلولاً تتناسب وراديكالية المطالب الثورية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية، بما يتلاءم مع المرحلة الجديدة بعد الثورة.

مفهوم الربيع العربي

يشير مفهوم الربيع العربي إلى تلك الحالة الثورية التي شهدتها بعض الدول العربية منذ بداية عام 2011، وأدت إلى سقوط أنظمة سياسية عتيدة في هذه الدول لم يكن من المتوقع أن يحدث فيها تغييرات سياسية لصالح شعوبها.

وقد بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة متسارعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة (17). وسرعان ما انتقلت شرارة المد الثوري من تونس إلى مصر، التي كانت تموج أصلاً بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام، ثم انتقلت الشرارة بعد ذلك على اليمن وليبيا وسوريا.(18)

وبالرغم من أن الثورة في مصر وتونس تميزت بالسلمية، خاصة الثورة المصرية التي أذهلت العالم في 25 يناير و30 يونيو، إلا أن ثمة إشارات أكدت عليها الثورتين وهي أن التعبئة والضغط والخروج عن الصمت لن تكسره قوانين تنظيمية أو تمنعه إجراءات قمعية، لأن الثورة استطاعت أن تتجاوز كل ذلك، وفرضت آلية مختلفة في التعامل مع الفاعلين الجدد، ألا وهي الاتجاه نحو الديمقراطية.

ثالثاً: الاتجاهات النظرية المفسرة للثورة

لم تشكل المنطقة العربية من قبل مجالاً لفهم الثورات، أو تحديداً اختبار نظريات الثورة عليها، بل على العكس من ذلك، شكلت تحد واضح أمام العلوم الاجتماعية الحديثة في إعادة إنتاج النظم الاستبدادية، وقدرة هذه الأنظمة وزعمائها على الاستمرار وترسيخ حالة الركود التاريخي.

وصارت فكرة تداول السلطة بالطرق السلمية أو الدفع في اتجاه "دمقرطة" من أعلى من قبل الزعامات المختلفة في البلدان العربية، وليس تحت تأثير ضغوطات شعبية من أسفل، وهم ويوتوبيا لا يمكن تخيلها، خاصة وأن هذه الأنظمة تتحرك في مجالات مغلقة عليها، فضلاً عن أن التيارات الراديكالية أو المعارضة كانت عاجزة عن تقديم بدائل لحالة الركود السياسي، بالإضافة إلى عجزها عن تعبئة الجماهير لصالح مشاريعها البديلة.

ولم يكن أحد يتصور أنه بنهاية عام (2010) وبزوغ شمس عام (2011) سوف يكون تقويض دعائم هذه الأنظمة حقيقة وشيكة، وحدث ما لم يكن متوقعاً، إذ تم زعزعة هذه الأنظمة الاستبدادية من خلال الفاعلين الجدد الذين تصدروا المشهد السياسي، وهم شباب الإعلام الاجتماعي الشباب المتعلم، وإن جاز التعبير الشباب "المعولم"، الذي أصر على إحداث التغيير في الأنظمة السياسية المترهلة، ولم يكن هذا الاقتحام الثوري متوقعاً لا في حجمه ولا في راديكاليته، ولا في وسائل التعبئة الشعبية التي ظلت خلفهم حتى تم إسقاط الأنظمة بعد أن استبعدت كافة التنازلات الخاصة بقبول إصلاحات حتى ولو لم تكن مسبوقة من قبل، لأن ما حدث هو ثورة شعب وليس حركة اجتماعية.

وقد قدمت تفسيرات عديدة لمفهوم الثورة من قبل النظريات الاجتماعية الرئيسية، بالإضافة إلى عدد من المداخل والاتجاهات الفرعية، وقد تنوعت هذه التفسيرات وفقاً للخلفية الأيديولوجية والاجتماعية للمنتمين لهذه النظريات. وسوف نشير لأبرز وأهم هذه التفسيرات على النحو الآتي:

الاتجاه البنائي الوظيفي

تنهض النظرية البنائية الوظيفية على مجموعة من المسلمات الأساسية، أهمها التوازن والتكامل والاستقرار.

ويؤكد أنصار هذه النظرية على أن كل مكون من مكونات النسق الاجتماعي يؤدي وظيفة معينة تصب في النهاية في مصلحة هذا النسق. فنجد على سبيل المثال تأكيد "رادكليف براون" على أن وظيفة الثقافة ككل هي ربط أفراد الكائنات البشرية في أبنية اجتماعية تتمتع بدرجة معينة من الثبات والاستقرار، حتى يتسنى قيام حياة اجتماعية متماسكة. (19)

ولم تكن فكرة التغيير الجذري للمجتمع واردة في الفكر الوظيفي، وإنما التغيير الجزئي في إطار الكل بهدف الإصلاح الذي يدعم تماسك أجزاء ومكونات النسق الاجتماعي.

ويري أنصار هذا الاتجاه أن المجتمع قد يصاب بالاعتلال، وهذا الاعتلال قد يسود علاقاته نتيجة لعدم الاتساق الوظيفي الذي يظهر نتيجة لمواجهة النسق صراعاً لا يوجد له حل أو تصريف، وهو حينئذ لا يموت، وإنما يشكل استجابة له بأن يغير من نموذجه البنائي لأنه ليس هناك نسق اجتماعي يحقق على طول المدى اتساقاً كاملاً، وثمة إشارة إلى أن عدم الكفاءة في الأداء الوظيفي بالنسبة للنسق تميل لأن تستدعي التغيير، ذلك تحقيقاً لترتيب جديد للعناصر، أو لخلق جديد للأداء الوظيفي الأكثر كفاءة وإشباعاً للشروط البنائية للنسق المتزامن. (20)

وثمة انتقادات عديدة وجهت إلى الاتجاه الوظيفي أكدت على أن هذا الاتجاه لم ينجح في معالجة قضايا الصراع والتغير بصورة جادة ومقنعة، ويمكن رد هذه الانتقادات إلى سببين: الأول هو عدم الإدراك المتكامل لطبيعة النسق الاجتماعي، وما هي العمليات أو الحالات التي يجب أن يخضع لها هذا النسق لتحفظ عليه وجوده الحي المدعم، وسبب هذا الإدراك التأثر ببعض الأفكار الراديكالية.

ويكمن السبب الثاني في عدم إجراء الدراسة المتعلقة بالاتجاه الوظيفي، مما أدي إلى انطلاق هذه الانتقادات من إدراك غير متعمق للفكر الوظيفي. (21)

وبناء عليه حاولت النظرية الوظيفية ربط مقولاتها بالواقع االفعلي بعيداً عن التأملات الفلسفية المجردة، مع الحفاظ على جوهر المسلمات الأساسية لها.

وقد حاول بعض العلماء الوظيفيين تفسير ظاهرة الثورة وكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية، ومن أبرزهم "تالكوت بارسونز" الذي يعتبر الثورة انحرافاً مرضياً يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء

السلطة. (22)

ويشكل مفهوم القيم أساس التناول البنائي الوظيفي، فترى البنائية الوظيفية ان النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغييرات في الجوانب البيئية المحيطة، الأمر الذي يتطلب احتياج البيئة المحيطة إلى قيم جديدة تكون لها القدرة التفسيرية، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق التطور أو الثورة (23). ويرى "روبرت ميرتون" أن الاختلالات الوظيفية يمكن أن تفضى إلى حالة من عدم الاستقرار، وأن التمرد هو استجابة لهذه الحالة (24).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تأكيد بعض أنصار الاتجاه الوظيفي على أن التغيير الناتج عن الاختلال الوظيفي إذا قاومته السلطة فإن هذا التغيير يتخذ طابعاً ثورياً، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة بسبب إغفال عنصر الصراع داخل المجتمع، فضلاً عن تناقض المصالح بين الحكام والمحكومين، وبين الطبقات الاجتماعية بعضها البعض.

المادية التاريخية

تعتبر المادية التاريخية أساساً نظرية في التغير الاجتماعي، والتحولات الأساسية ذات الطابع المجتمعي. وسعى ماركس لتأكيد انطلاق القوة الدافعة للتغير من الواقع الإنساني لتغيير الواقع الإنساني أيضاً، وهو ما يعنى ضمنياً رفض أن يقتصر التغير من حيث قوته الدافعة أو التحولات والتغيرات الناتجة عنه على الإطار العقلي والفكري فقط (25).

وتؤكد هذه النظرية على أن أساس الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية مادي وليس فكرياً، وأن التطور الاجتماعي يحدث نتيجة الصراع الدائم بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين المجموعات الاجتماعية المتصارعة في المجتمعات الطبقية من جهة أخرى.

وتنطلق المادية التاريخية من التفسير المادي للتاريخ، وترى أن التناقض هو سبب التطور، وتطبيق هذا المذهب يؤدي إلى تفسير سير التاريخ بالتناقض بين مكونات الجانب المادي للمجتمع، وترى هذه النظرية أن الصراع بين المصالح المختلفة والمتعارضة أحياناً داخل النسق السوسيولوجي ضرورة لازمة للتغيير الاجتماعي، ويعتبر ماركس أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيسي للتاريخ، ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة (26).

وقد قدم ماركس أدلة تاريخية على صدق نظريته واعتمد على الكثير من الأدلة من العلوم الأخرى، وللنظرية الماركسية طبيعة ثورية، حيث تدعو إلى العمل دائماً مع تغيير الواقع الاجتماعي، وخلق أوضاع جديدة ومتطورة دائماً (27).

كما يعتقد ماركس أن القوى الانتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم، وعندما تصبح علاقات الملكية معوقة للإنتاج تحدث أزمة وتبدأ حقبة من الثورات

الاجتماعية ولا تستطيع الطبقات الحاكمة ولا تريد الطبقات المستغلة أن تعيش معاً في ظل الشروط القائمة، وهذا التناقض بين الطبقات هو الذي يفضى إلى ثورة عنيفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت للماركسية إلا أنها تأتي على رأس الأطروحات التي أهتمت بالثورات، ولعلها المدرسة الأكثر غزارة في ما كتب حول هذا الموضوع.

ومن أهم الكتاب الذين أثرو هذه المدرسة كلاً من "بارينجتون مور وتيدا سكوشبول"، وتُعد الثورة عند "مور" نتاج للصراع بين الطبقات الذي صاحبه عملية الانتقال من المجتمع الفلاحي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، والذي عرفته في صيغها البرجوازية والفاشستية والشيوعية النماذج الستة التي درسها ابتداء بالثورة الإنجليزية وانتهاء بالثورة الصينية (28).

وبالرغم من أن إسهامات "مور" النظرية اعتبرها البعض تطوراً للمفاهيم الماركسية إلا أن المدقق يجده سار على نفس النهج الخاص بالصراع الطبقي والأزمة الاقتصادية التي تشكل أو تساهم في خلق المناخ الثوري، ولا يستطيع أحد إنكار ذلك، ولكن ثمة تحديات أخرى ظهرت في ظل وسائل الإنتاج ما بعد الفلاحية والصناعية التي لا تشملها أطروحة مور، ثم الوضع الراهن للعالم في ظل العولمة وعولمة الرأسمالية ذاتها.

وقد دعا ذلك "سكوشبول" التي درست الثورات الفرنسية والروسية والصينية، إلى إعادة النظر في أطروحة "مور" عن طريق إبراز دور البعد الدولي في اندلاع الثورات. وتشير "سكوشبول" إلى أن الثورات لا يصنعها فاعلون، بل إنها تحدث لأسباب بنيوية ارتبطت في الحالات الثلاثة التي درستها بالأزمات السياسية التي واجهتها الأسر الحاكمة في كل دولة على حدة والتى كان سببها التنافس مع دول أجنبية، وأدى هذا التنافس إلى تفكك الإدارات والمؤسسات واحتدام الصراع الطبقي، مما تسبب في النهاية في سقوط الدول الحاكمة (29).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تراجع المد الثوري الذي عرفته الماركسية وكانت تتوقعه من حيث ثورة العمال وتقويض دعائم النظام الرأسمالي، نجد أن هذا التراجع قد دفع بالماركسيين الجدد للبحث عن الصيغ النظرية القادرة على تفسير الاستمرارية غير المتوقعة للرأسمالية ومؤسساتها السياسية، ولعل النموذج الأبرز كتابات "نيكوس بولانزاس" الذي سعى لتفسير قدرة النظام الرأسمالي على تجدده في الأنظمة الديمقراطية من خلال أطروحة الاستقلالية للدولة، ثم فسر بعد ذلك سقوط ديكتاتوريات جنوب أوروبا (البرتغال، اليونان، وأسبانيا) إنطلاقاً من صراعات داخلية (30).

بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية المحيطة والمهيمنة في كثير من الأحيان. وهذا يفسر لنا سعى الماركسية الجديدة إلى خروج الصراع الطبقي

والأزمات الاقتصادية من نطاق حدود الدولة الوطنية ومحاولة معالجتها في ظل الرأسمالية المعولمة أو ما يطلق عليه الإمبراطورية (31).

المدرسة التنموية

ركزت المدرسة التنموية في صيغتها الأصلية والتي تكاد تشترك فيها مع المدرسة الوظيفية على قدرة النظام الاجتماعي على أن يتأقلم مع عوامل التغيير، وعلى أن يتحمل الصراعات الدائمة وأن يحافظ على استمراريته وانسجامه. وليس هناك فرق يذكر في هذا المجال بين الأنظمة الحديثة والتقليدية، كلاهما يستجيب لتحديات التغيير الناجمة عن التحولات التكنولوجية بالأساس عن طريق وظيفة الاستبعاد، التي هي مكون أساسي للنظام والتى تضمن التوازن وبالتالي الاستمرارية.

إن المدرسة التنموية لا تنفى عوامل التغيير التي هي ظواهر عادية ودائمة، ولكنها لا تعتبرها ذات أهمية ما دام النظام يقدر دائماً على استيعابها. أما بالنسبة للتحولات الكبرى على غرار الثورات والانقلابات الراديكالية، فإن المدرسة التنموية اعتبرتها حالات غير سوية، ولم تولها اهتماماً نظرياً خاصاً. (32)

والجدير بالذكر أن المتغيرات التي يشهدها العالم في فترات تاريخية معينة تجعل المدارس الفكرية تعيد النظر فيما تقدمه من تفسيرات لهذا الواقع، وربما فرض الواقع عليها تبني مفاهيم جديدة في التفسير لم يكن من المتوقع أن تطرح في سياق هذه النظرية.

ومثلما قام الماركسيون الجدد بإحداث تغييرات في التصورات والأفكار التقليدية للماركسية الكلاسيكية، نجد المدرسة التنموية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واكتساح الرأسمالية والديمقراطية في أوروبا الشرقية تعود للظهور في الساحة الأكاديمية. ولم يقتصر دورها هذه المرة على توضيح أهمية الاستمرارية، بل نجدها تقدم اجتهادات في تحليل الثورات، والتى كانت أهمها ثورات أوروبا الشرقية.

وقد أكد "Inglehardt" وهو أحد ممثليها على وجود علاقة سببية بين التنمية السوسيو - اقتصادية وبين التحولات السياسية والتى تعتبر الديمقراطية مآلها النهائي كما تأكد في أوروبا الشرقية (33).

وأشار أيضاً إلى أن التنمية السوسيو – اقتصادية اليوم تعتبر تنمية ما بعد صناعية، وأن هذا السياق يفرز ثقافة تعتمد على الحرية الفردية أكثر من ثقافة الهوية الجماعية الطبقية التى أفرزتها التنمية الصناعية التى كانت ترتكز على الانضباط لمتطلبات العمل الجماعي الآلي الذي كانت تتطلبه شروط العمل في فضاءات العمل التقليدية.(34)

نظرية تعبئة الموارد

ظهرت نظرية تعبئة الموارد بفضل إسهامات كلاً من "زالد Zald ومكارثي "Macarthy وسرعان ما لقيت قبولاً واسعاً في المجتمع العلمي.

وقد بنيت هذه النظرية على عدة مسلمات أهمها أن الفعل الجماعي

والتنظيمات تُعد المفتاح الذي تفهم من خلاله عمليات التعبئة، ويكمن الاختلاف الأساسي بين النظرية التقليدية ونظرية تعبئة الموارد في أن الثانية ترى أن التنظيمات الوسيطة هي عصب الفعل الجماعي، وان غياب علاقات التضامن التقليدية يتم تعويضه من خلال خلق علاقات تضامن أخرى أكثر تطوراً أفرزتها المدينة وأدارتها تنظيمات جديدة. وهذه الأخيرة هي السبب الأساسي في ظهور التعبئات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة.

وقد أبرزت "نظرية الموارد" الدور المركزي للفاعلين في الحركات الاجتماعية بإعتبار أن لهم أهدافاً يسعون لتحقيقها، ويلجئون في سبيل ذلك إلى توظيف وسائل غير تقليدية، والتي من بينها الاحتجاجات، وأن هذه الأشكال من التعبير السياسي تظهر خارج المؤسسات الرسمية التي تتمثل في الأحزاب والنقابات والبرلمانات. وما يفسر الاحتجاج في هذه الحالة ليس هو الوضع غير السوي، وليس هو الإحساس بالحرمان، ولكن وجود أفراد لهم هدف محدد يعملون من أجل تحقيقه على تعبئة الموارد المتوفرة من خارج القنوات العادية، ولذلك فقد اقتصر الاهتمام في معالجة هذا الموضوع على الأنظمة الديمقراطية التي توفر مناخ التعبير الحر من خارج تلك القنوات. (35)

وقد انتقدت "نظرية التعبئة" من خلال إسهامات مؤسسيها "زالد ومكارثي" مفهوم وضعية النظرية التقليدية، وشككت في وجود علاقة سببية وثيقة تربط بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الكبت والحرمان اللذان يؤديان إلى الفعل الجماعي، فهما لا يعتقدان في هذه الآلية السببية، حيث يتجاوزانها إلى تصور آخر ينبني على فكرة أن التنظيمات هي التي تخلق الحاجات المطلبية والاعتراضات المعبئة، فالأزمة على حد اعتقادهم لا تشكل سبباً مباشراً في عمليات التعبئة الاجتماعية، ذلك أنها لا تتجاوز كونها مورداً هاماً لتنظيمات الحركات الاجتماعية التى تعمل على استغلالها.(36)

وفي تصوري أن هذه النظرية هي الأقرب في تفسير ظاهرة المد الثوري العربي (الربيع العربي) لأن الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية ظلت ضاغطة لعقود طويلة ولم تحرك ساكناً، وبعد أن تحول الشباب إلى الفضاء الإلكتروني لممارسة الأدوار المفقودة في الواقع، والمشاركة السياسية ذات الطابع الديمقراطي الحر الذي كانوا يأملونه في الواقع، ولم يتحقق نظراً لكافة القيود التى فرضت عليهم، فضلاً عن الإجراءات القمعية، وقد استطاعوا من خلال الفضاء الإلكتروني أن يشكلوا فاعلاً جديداً في التعبئة والتنظيم وإدارة الثورة، وتقويض دعائم أنظمة لم يكن من المتخيل حتى أن تجرى إصلاحات سياسية لصالح شعوبها، فإذا بها تتهاوى أمام الفاعلين الجدد.

نظرية الفرص السياسية

تعرف الفرص السياسية بتلك الأبعاد من المناخ الاجتماعي التى توفر حوافز

الانتصار للثورات والحركات الاجتماعية أو تمنعها، والتى تتمثل في بعض المؤسسات والثقافات (مثل ثقافة الانترنت) والأزمات والتحالفات والتحولات السياسية. ويؤكد أنصار هذه النظرية على أن القدرة على الفعل والتأثير لا تظهر إلا عندما تتوافر الفرص السياسية التى تسمح بذلك.

إن الفرص السياسية وليس الفاعل والموارد هي التى تخلق الحوافز لدى الفاعلين وتوقعاتهم بقدرتهم على النجاح، وهذا ما يسمح بالقدرة على التعبئة والعمل المشترك الفعال، وبالتالي تؤدي على ظهور الحركات الاجتماعية وقدرتها على الفعل. (37)

وبالرغم من أن نظرية الفرص السياسية كانت قد شهدت فترات ازدهار أصبحت خلالها هذه الأطروحة الأكثر تداولاً في السوسيولوجيا السياسية للحركات الاحتجاجية منذ بداية الثمانينيات، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات، أهمها التشكيك في قوة الفرص السياسية كمتغير مستقل يفسر أسباب الاحتجاجات (38)، وأن الفرص وما تخلقه من حوافز وتوقعات لا تشكل العامل الحاسم في اندلاع الاحتجاج، بل العامل الحاسم هو عملية التأويل للأحداث وللإمكانيات المتوفرة وللمناسبات السياسية بشكل يخلق الإحساس بالقدرة على الفعل ويقويه، وليست الفرص في حد ذاتها هي التي تؤدي إلى الفعل، ذلك أنها قابلة لتفسيرات متعددة ومتضاربة، ولكن ما يؤدي له هو التمكن من تأويل الفرص وإضفاء معاني عليها بشكل يسمح بتعبئة المؤيدين وتوسيع دائرتهم ويضعف المناوئين. (39)

المدرسة الاقتصادية

تطرح المدرسة الاقتصادية مدخلاً مهماً حول الاحتجاجات في البلدان النامية ينبغي النظر في مضامينه، حيث يشير إلى الربط بين حدوث الاحتجاج وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمعيشية، فهذه الاحتجاجات ذات أفق محدد، ينتهي عند إجابة المطالب التي ينادي بها أصحاب هذا النوع من الاحتجاج، ففي دراسة نشرها مجموعة من الباحثين الأمريكيين عام (2009) تظهر الدراسة أن الاحتجاجات من أجل الغذاء كانت ملموسة وواضحة بدرجة كثيفة في بلدان العالم الثالث، وتقرر الدراسة أنه في عام (2007 – 2008) شهدت ما يقرب من ثلاثين دولة في أفريقيا وآسيا احتجاجات بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وكان "جان زيجلر" مقرر الأمم المتحدة الخاص بمبادرة الحق في الطعام قد صرح عام (2008) بأننا مقبلون على مرحلة طويلة من الاحتجاجات والصراعات وموجات لا تنتهي من العنف وعدم الاستقرار، يقوم بها أولئك اليائسون في البلاد التي تشهد أزمات غذائية. (40)

نظرية الحق الطبيعي

تجسد هذه النظرية المفهوم البرجوازي للثورة، وتعبر عن آراء أنصارها، فيعتقد دعاة نظرية الحق الطبيعي أن الثورة ضرورية لتوطيد الحرية والإخاء والمساواة، وكانت النظريات البرجوازية من أول نظريات الثورة في علم الاجتماع،

وتؤكد هذه النظرية على أن الأفعال الثورية ضرورية بسبب حقوق طبيعية معينة للإنسان، وبعض المبادئ الخالدة عن العدالة، وليس بسبب الحاجات المادية الناضجة للتقدم الاجتماعي، وقد انقلب دعاة هذه النظرية فيما بعد على الثورات واعتبروها عارضاً غير طبيعي في المجتمعات، كما لقيت هذه النظرية نقداً شديداً من سان سيمون وأوجيست كونت وكارل ماركس، إذ وصفها الأخير بأنها ليست علمية، وأكد على الطابع الحتمي للثورات التي تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية.(41)

المذهب الفوضوي

يؤكد دعاة هذا المذهب جميعاً منهم "برودون وكروبوتكين" على أن الثورات تحاول تحقيق العدالة بواسطة القوة، ولكن الذي يحدث فعلياً هو أن يحل استبداد محل آخر، ومع ذلك فإن كل ثورة مهما تفككت وأصابها الإفلاس تدخل على المجتمع قدراً معيناً من العدالة، ومن شأن هذه الإنجازات الجزئية أن تفضى في النهاية إلى انتصار العدالة.

تعقيب

أتصور في ضوء العرض السابق للاتجاهات النظرية المفسرة للثورة أن نظرية تعبئة الموارد البشرية ونظرية الفرص السياسية* هما الأقرب حالياً من تفسير ظاهرة الربيع العربي (وتحديداً الثورة المصرية)، إلى جانب بعض مقولات النظرية المادية التاريخية، لأنه من الصعب إغفال أهمية البعد الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع الدخول والثروات في مقابل تراكم الفائض لدى بعض الفئات الاجتماعية في إحداث الخلل الاجتماعي وتنامي مشاعر السخط وخلق المناخ الثوري.

وبالرغم من ذلك، أرى أنه من الضروري التأكيد على خصوصية كل ثورة، لأنها وليدة سياق اجتماعي – اقتصادي خاص بكل مجتمع، ومن ثم يصعب إيجاد قوانين وتفسيرات ثابتة للثورة.

رابعاً: السياق التاريخي للثورة المصرية (حتمية الثورة)

ثمة ظروف وأحداث تقود إلى قيام الثورة أو تسبق قيامها وتكون بمثابة الدافع القوى لاندلاعها.

وقد شغلت أسباب الثورة الفلاسفة والمفكرين منذ القدم، وبحثوا عن أبرز عواملها، فنجد أرسطو يشير إلى أن أسباب الثورة تعود إلى عدم المساواة، وترجع أسباب قيامها إلى عنصر أساسي وهو عدم الرضا عن الوضع القائم وقد اعتبر هذا العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة. (42)

واختلف العلماء في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الثورات حيث يرجح بعضهم الأسباب الغريزية "هربرت ميلر وسروكن"، ويرجح بعضهم الأسباب الاقتصادية كالبطالة والصراع الطبقي "كارل ماركس" أو الاحتجاج على الضرائب "هيرمان"، ويرجح آخرون الأسباب العقائدية والفكرية والأيدولوجية والقيمية ممثلة في ظهور قيم وأفكار وعقائد جديدة "دوركايم وبارك"، كما يرجح بعضهم الأسباب

الكاريزمية ممثلة في ظهور زعامة أو قيادة جديدة "توماس كارلايل وهيجل وسبنسر"، كما يرجح آخرون الأسباب الديموجرافية (السكانية) ممثلة في التغيرات التي تطرأ على السكان كالتناقص أو التزايد السريع في السكان "كارلي" (43)، بينما أشار ميرتون إلى أن الاختلالات الوظيفية تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار وقد تؤدي إلى الثورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بغض النظر عن الاجتهادات الفكرية للباحثين في شتى المجالات الأيدولوجية في فهم الثورة كحدث وظاهرة إنسانية إلا أنه يبقى لكل سياق اجتماعي خصوصيته التي يجب أن توضع في الاعتبار عند محاولة فهم وتفسير العمل الثوري؛ لأن الثورة إفراز لواقع اجتماعي معين في فترة تاريخية معينة، ومن ثم فإن أسبابها تختلف من مجتمع لآخر، وإن كان ثمة بعض الأسباب التي تعد قاسماً مشتركاً بين الدول وبعضها البعض، وخاصة التي شهدت المد الثوري الذي أطلق عليه (الربيع العربي)، ومن هذه الأسباب عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل القومي، والإحساس بالقهر والظلم وإغفال إشباع الاحتياجات الأساسية لغالبية فئات الشعب، كل هذه الأسباب وغيرها تخلق مناخاً ثورياً.

وتتميز ثورات الربيع العربي بصفة عامة والثورة المصرية بصفة خاصة بأنها لم تنادي بالمطالب المادية فقط، بل شملت المطالب حاجات غير مادية مثل الحرية والكرامة الإنسانية.

ويُعد نبض الشارع والمجتمع المدني وقبلهم فئات الشباب المختلفة المحرك الأول للثورة، وليس الجيش أو الأحزاب المنظمة كما كان الأمر في حالات سابقة، ولعب الإعلام دوراً رئيسياً في إثراء فضول الناس حول ما يحدث، وهذا الدور يُعد سابقة من نوعه وعلامة مميزة لمرحلة ما بعد الحداثة، وتأثير الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فقد بات من السهل جداً متابعة وملاحقة كافة الأحداث في كافة بقاع العالم من خلال الإعلام الاجتماعي الجديد (وبصفة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك، وتويتر).

وحول خصوصية السياق التاريخي للثورة المصرية (25 يناير و30 يونيو) تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المصري قد عانى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من علميات قهر متوالية، إضافة إلى فشل الدولة الوطنية في دفع قاطرة التنمية بما يحقق الإشباعات الأساسية لكل فئات المجتمع، وصارت الدولة رخوة عاجزة عن حماية الفئات الضعيفة والمهمشة، وقد شهد المجتمع قبل اندلاع شرارة ثورة 25 يناير مجموعة من الاحتجاجات لفئة العمال، وبعض القوى الاجتماعية الباحثة عن التغيير، وكان ذلك مؤشراً على التحول في طبيعة العلاقة السياسية القائمة بين الدولة والشرائح المختلفة، وباتت الأزمات التي يشهدها المجتمع المصري تؤكد على ضعف قدرة النظام السياسي على المجتمع، وتؤكد أيضاً على أن التناقضات البنيوية المتراكمة سوف تقود حتماً إلى الثورة.

لقد دخلت الدولة المصرية في موجات من التخلف والفقر، وتزايد ملحوظ لمعدلات الفساد، فضلاً عن الظلم والاستبداد المعتمد على آداء الأجهزة الأمنية في بعض الأحيان، ولذا فقد عانى المجتمع المصري من مثلث الاستبداد المتمثلة أضلاعه في الاستبداد السياسي، والاستبداد الاقتصادي، والاستبداد الاجتماعي، وكان هذا المثلث بمثابة العوامل المهيئة لقيام الثورة وسوف نشير لذلك في السطور الآتية.

الاستبداد السياسي

احتكر الحزب الوطني الحكم لعقود متتالية، ولم تكن ثمة مشاركات فاعلة للقوى الشعبية والأحزاب السياسية التي يمكن أن تشارك في سلطة يتم تداولها بشكل سلمي. واختفت مشاركات الشباب من المشهد السياسي، ووضعت قوانين مكبلة للحريات والتظاهر، وتم إقصاء بعض العناصر الفاعلة من المشهد السياسي بطرق مختلفة، وتم التلاعب بإرادة الشعب ووصلت ذروتها إلى تزييف انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام (2010) لصالح الحزب الوطني بصورة لم يشهدها التاريخ السياسي من قبل، وكانت نتيجة هذه الانتخابات والشعور بعدم نزاهتها ومن ثم عدم دستوريتها بمثابة المسمار الذي تم دقه في نعش النظام السياسي (نظام مبارك).

الاستبداد الاقتصادي

شهد المجتمع المصري بداية من عام (2000) أو بعدها بسنوات قليلة نمطاً جديداً من الاستبداد الاقتصادي حدث نتيجة التزاوج بين المال والسلطة، فقد سعى الكثير من رجال الأعمال لشغل المناصب السياسية المختلفة في محاولة لدعم مصالحهم الخاصة والحفاظ عليها، ووصل ببعضهم الأمر إلى احتلال مقاعد في البرلمان من خلال كافة أشكال الفساد وصوره من رشاوي وتزوير وشراء أصوات الناخبين ... الأمر الذي جعل الدولة المصرية وكافة فئات الشعب بالإضافة لمقدرات الأمة مسخرة لخدمة هذه الفئة التي أثرت على حساب الغالبية العظمي من شرائح المجتمع.

وساهمت هذه الفئة من رجال الأعمال في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وظهور نمط تنموي مشوه، وانخفضت معدلات الإنتاج وأغلقت شركات، وبيعت شركات أخري لم تكن خاسرة بأقل من ربع ثمنها الحقيقي، وارتفع حجم الواردات في مقابل انخفاض حجم الصادرات، وصارت الأسواق المصرية مرتعاً لكل السلع والمنتجات التي تحمل شعار صنع في أي دولة أخرى غير مصر (وخاصة شعار صنع في الصين) في مقابل ندرة شعار صنع في مصر على أي منتج، وحتي لو توفر هذا المنتج فثمة قناعة لدى المواطن المصري بأنه منتج منخفض الجودة، وارتفعت معدلات التضخم واختلال الموازنة العامة للدولة ومن ثم عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه الفئات العريضة من الشعب.

وعلى الرغم من أن الدولة المصرية كانت قد أنشأت الصندوق الاجتماعي للتنمية عام (1991) لمحاولة التخفيف من آثار برنامج التحول الاقتصادي الذي بدأته حكومة عاطف عبيد في منتصف الثمانينيات، إلا أن الصندوق لا يزال غير فاعل بصورة كبيرة نظراً لتورط قياداته في عمليات فساد مباشرة، وتمويل لجمعيات ومنشآت لا تعتبر داخل نطاقه المستهدف، كما أن مستويات الفائدة مع الإقراض تعتبر مرتفعة إذا أضيف لها المعدلات الضريبية والجمركية التي تسري على المواد الخام الداخلة في عملية الإنتاج، حتى رغم الإعفاء الضريبي على المنتج النهائي للمنشآت الممولة.(44)

ولم يكن تدهور الحالة الاقتصادية المصرية في الفترة التي سبقت الثورة أمراً يمكن التستر عليه أو إضفاء نوعاً من الآمال الزائفة حول انتعاش المناخ التنموي، فقد لوحظ أن ثمة عديد من الدراسات المستقبلية الصادرة عند مراكز بحث عربية، وبعض الدراسات المصرية على قلتها تشير إلى نهاية عصر مبارك، وكلها تأسست على تحليل بنية الدولة المصرية، التي وصفت ب"الرخاوة" أو "التفكك" حيث استشرى الفساد من قمة النظام إلى كل مؤسساته وأدنى أطرافه، مع زيادة حدة الفقر بين المصريين، وانهيار الخدمات الاجتماعية وشيوع انتهاكات حقوق الإنسان وتواتر العنف المجتمعي (45). وكان ذلك بمثابة الدافع لخلق المناخ الثوري أو تهيئة

الظروف وإتاحة الفرص لقيام الثورة المصرية في 25 يناير 2011 ثم تلتها ثورة 30 يونيو 2013.

الاستبداد الاجتماعي

يصعب أن يضع أحد تاريخاً لقيام الثورة، لأن العلامات الدالة على اقتراب موعد اندلاع الثورة في أي مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة قد لا تكون واضحة، وبالرغم من ذلك فإن ثمة ضغوطات ومصاعب تغلف تفاعلات الحياة اليومية تشير وبقوة إلى حتمية التغيير، والرغبة في تقويض دعائم النظام الرخو المستبد.

ويُعد الاستبداد الاجتماعي في المجتمع المصري الوليد الشرعي لغياب العدالة الاجتماعية، وعدم وجود تكافؤ بين الأفراد في فرص الحياة، واختفاء ظاهرة الحراك الاجتماعي الصاعد لبعض الفئات والطبقات الاجتماعية نظراً لسيطرة فئات محدودة للغاية على الثروة والدخل القومي في مقابل إقصاء غالبية أفراد المجتمع، الأمر الذي رسخ لديهم شعوراً بالسخط والإحساس بالقهر وكان ذلك بمثابة الشرارة لانطلاق الثورة المصرية.

خامساً: تحديات التحول الديمقراطي

يشير مفهوم التحديات challenges إلي وضع صعب يكتنفه شيء من الغموض يحول دون تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية، ويمكن النظر إليها على أنها المسبب للفجوة بين مستوي الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي أو على أنها الانحراف في الآداء عن ميعار محدد مسبقاً (46).

ونستخدم في الدراسة الراهنة مفهوم التحديات للإشارة إلى مجموعة العوائق التي تحول دون تحقيق مبادئ الثورة وأهدافها التي قامت من أجلها ومنها التحول الديمقراطي. وتنقسم التحديات إلى تحديات خارجية وتحديات داخلية وسوف نشير إلى المستويين على النحو الآتي:

التحديات الخارجية

واجهت المنطقة العربية بأكملها ولا زالت تواجه مجموعة من التحديات الخارجية تمثلت في:

1- حروب الجيل الرابع، وقد شاع استخدام هذا المفهوم في الفترة الأخيرة، وتتميز حروب الجيل الرابع غالباً بغياب آلة الحرب العسكرية للخلخلة الداخلية، فثمة مبدأ جديد تنتهجه الدول العظمى في سياستها مع دول المحيط ألا وهو (دمر نفسك بنفسك) فبدلاً من أن يكون الصراع موجه للخارج نجده موجه للداخل حيث يتطاحن أبناء الوطن الواحد مما يؤدي إلى التعجيل بانهيار الدولة. ويمكننا أن نجمل أهم مظاهر هذه الحروب في الآتي:

- مساعدة التيارات الدينية في الوصول لسدة الحكم.
- تفتيت الدولة القومية.

- الإساءة المتعمدة للمؤسسات الهامة (الجيش، الشرطة، القضاء، المؤسسة الدينية)
- استغلال الدور الدبلوماسي عالمياً لممارسة الضغوط على دول بعينها من خلال العقوبات الاقتصادية والعسكرية.

2- سعي بعض الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية إلى القضاء علي الدولة المصرية من خلال هدم مؤسساتها (وبصفة خاصة مؤسسة الجيش والشرطة)*، وإحداث خلل في الثوابت من القيم والمعتقدات الدينية والاجتماعية حتى تصبح الدولة هشة ورخوة، لأن وجود دولة متماسكة يعوق هدفها الأساسي في تفتيت منطقة الشرق الأوسط، وإعادة بناءه بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها في المنطقة العربية بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

التحديات الداخلية

1- التحديات السياسية

عانى المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة من هامشية التجربة السياسية، نظراً لغياب أو انعدام الممارسة والمشاركة الفعالة في العمل السياسي، الأمر الذي يشكل تحدياً واضحاً لعملية التحول الديمقراطي.

ويمكننا إجمال أهم مظاهر التحديات السياسية على النحو الآتي:

أ- شيوع نمط الثقافة الاستبدادية

فرضت الأنظمة السلطوية الفاشية في المجتمعات العربية المزيد من القيود على حرية المجتمع وحرية النشر والإبداع، واستسلمت الشعوب لهذه الثقافة الاستبدادية لفترات طويلة، وزاد من ترسيخ هذه الثقافة نمط السلطة السياسية في الأنظمة العربية التي عرفت واتسمت بالثبات الأسطوري للحكام، بمعني لا تبديل أو تغيير، وإذا ما توفي الحاكم انتقلت السلطة لأحد أبنائه بشكل تلقائي.

ب- غياب التنشئة السياسية

عانت المجتمعات العربية والمجتمع المصري من غياب التنشئة السياسية التي تنهض على مبادئ التسامح الفكري وقبول الآخر، واحترام التعددية الفكرية، فضلا عن عدم وجود تمثيل للتيارات الحزبية في الحكومات المشكلة، وعدم الفصل بين السلطات، وتوغل السلطة التنفيذية في كافة مفاصل الدولة.

والغريب أنه بالرغم من وجود انتخابات في كل الدول العربية قاطبة إلا أنها لم ترقي بعد لتكون مرجعية لتداول السلطة.

ج- ضبابية دور النخبة

فشلت النخب في تكوين بنية الوعي الثقافي والمعرفي للمواطنين بعد الثورة، وتتضح مؤشرات ذلك في الآتي:

- فشل النخب في تحمل مسؤولياتها التاريخية والقيام بالدور الاجتماعي المتوقع.
- عدم قدرتها على إدارة العقل الثوري في الشارع وتوجيهه، والدليل على ذلك قيام الشباب بإحداث التغيير الثوري حيث أطلقت فئة الشباب وقطاعاته المختلفة أول شرارة لتحريك المياه الراكدة ثم لحقت النخب بالثوار وبالرغم من ذلك لم تستطع أن تتحمل مسؤولية المرحلة.
- الانفصال عن هموم المواطنين ومشاكلهم.
- الفشل في تقديم نموذج للحوار يحتذي به فالكل يتهم بعضه البعض بالتخوين والعمالة لصالح الأنظمة الخارجية الداعمة للأنظمة الفاشية في دول المحيط.
- الانقسام وانعدام الثقة في الآخر.

د- تجاوز الفاعلين الثوريين وتفتيت المعرفة السياسية

تم تجاوز بعض الثوار وقمعهم أحياناً، وصار المجال السياسي حقلاً للصراع ونفي الأخر.

وكان تفتيت المعرفة السياسية من بين نتائج تحولات الربيع العربي، فالمعرفة السياسية لم تعد تخضع لمبدأ تعددية المشاركة في إنتاجها واستهلاكها بقدر ما تخضع لمصالح متفتته، ومتفرقة حيث تتحرك كل جماعة بنظامها المعرفي، وبمرجعيتها الخاصة بها دون النظر إلى أية مرجعية مغايرة، وهو الأمر الذي يسم تلك المرحلة بحالة غياب الإجماع، وتشتت المعايير ونسبيتها، بما يجعل الوعي والسلوك السياسي مرتهناً بطموحات ومطالب مختلفة ومتناقضة (47) في كثير من الأحيان مما يحول دون إحداث الحراك السياسي الإيجابي المطلوب والذي يخدم خصوصية المرحلة التاريخية التي تعيشها المنطقة العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة.

التحديات الاقتصادية

تواجه معظم الدول العربية إن لم تكن جميعها العديد من التحديات الاقتصادية التي تحول دون إتمام عملية التحول الديمقراطي.

وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات خارجية وتحديات داخلية، وفيما يتعلق بالنوع الأول من التحديات، وهو التحديات الاقتصادية الخارجية، فقد لوحظ أنه بالرغم من حصول العديد من دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة على استقلالها السياسي منذ عقود طويلة إلا أنها لم تحصل بعد علي استقلالها الاقتصادي، ويرد العامل الأساسي في ذلك إلي طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال ودول الجنوب، أو بين الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى والمتروبوليتانيات (الدول النامية)، لأن التكافؤ من شأنه أن يحدث نوعاً من الضرر لمصالح الدول العظمى، التي كانت وما زالت تسعى إلى الإبقاء علي حالة التخلف في الدول النامية، وذلك لضمان ممارسة الهيمنة والسيطرة على هذه الدول من خلال نهب واستغلال ثروات هذه الدول واستنفاذ موادها الخام، والتفرد بعمليات التصنيع ثم إعادة هذه المواد بعد تصنيعها في شكل سلع مختلفة للدول النامية التي تعد أسواقاً لتوزيع وتصريف منتجات هذه الدول العظمى.

وتتمثل أهم التحديات الاقتصادية الداخلية في الآتي:

أ- انخفاض معدلات التنمية

شهد المجتمع المصري ولا يزال انخفاضاً في مستوى تراكم رأس المال وضعف معدلات الاستثمار الحقيقية. وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد المصري انكمش فعلياً بنسبة 7% في الربع الأول من عام 2011، كما توقع تقرير صادر عن دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع معدل التضخم في نهاية عام 2011 لتصل الي 13.5% بعد أن تأرجح في نهاية عام 2010 إلى 11% (48). والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تنخفض فيه معدلات التنمية والاستثمار يشهد المجتمع المصري ارتفاعاً ملحوظاً في عدد السكان، ويقابل ذلك عدم استغلال لهذه الطاقة البشرية، وبصفة خاصة من هم في سن العمل والإنتاج مما أدي إلى وجود خلل في العلاقة بين الموارد المادية والبشرية.

ب- تنامي ظاهرة الفساد

يُعد الفساد معوق أساسي للتنمية، والعلاقة بين الفساد والتنمية علاقة عكسية، بمعني أنه كلما زادت معدلات الفساد كلما قلت معدلات التنمية واختفت نواتجها الإيجابية، والعكس صحيح بمعني أنه كلما تقلصت ظاهرة الفساد وأحسنت الحكومات والأنظمة التعامل معها والعمل على تحجيمها كلما أدى ذلك إلى انتعاش مناخ التنمية وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية والتقدم الاجتماعي.

وتتمثل خطورة الفساد في المجتمع المصري في تحوله إلى ثقافة (ثقافة الفساد) وذلك لسببين:

الأول: يتمثل في تراكم الفساد وارتفاع معدلاته عبر عقود طويلة وخاصة العقود الثلاثة الأخيرة، فضلاً عن ترهل كافة مؤسسات وأنظمة الدولة المصرية.

الثاني: يتمثل في تعايش أفراد المجتمع مع كافة أنماط الفساد واعتباره أمراً واقعياً

وحالة يعيشها المجتمع يصعب التخلص منها بشكل نهائي.

وقد ألحق الفساد بالاقتصاد الوطني المصري ضرراً بالغاً، فقد رصدت دراسة أجراها معهد التخطيط القومي في ديسمبر 2011 حجم الخسائر بحوالي 50 مليار جنية (49).

وتتضمن أشكال الفساد في المجتمع المصري علاوة على الرشوة واستغلال النفوذ عمليات الخصخصة المشبوهة، والقضاء على صناعات كانت مصر رائدة فيها مثل صناعة الغزل والنسيج، والعبث بمقدرات الأمة وثرواتها وعلى سبيل المثال تصدير الغاز بأبخس الأسعار من خلال صفقات مشبوهة لم يستفد منها سوي أصحاب المصالح والنفوذ على حساب السواد الأعظم من أبناء المجتمع المصري.

والجدير بالذكر أن الإنفاق على إصلاح ما دمره الفساد والمفسدون يكلف مصر سنوياً ما بين 25 إلى 27% من الموازنة العامة للدولة (50)، وتتمثل المحصلة النهائية للفساد في ارتفاع معدلات التضخم، وتعجيز الدولة عن القيام بواجباتها في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، فضلاً عن أن هذا المناخ يشكل تحدياً لعملية التحول الديمقراطي وإنجاحها.

التحديات الاجتماعية

ثمة تغيرات لحقت بالشخصية المصرية منذ عقود مضت، فقد اختفت الشخصية المنتجة وقيم العمل المنتج بصفة عامة، وظهرت للأفق الشخصية الفهلوية أو شخصية الفهلوي، ذلك النمط الإنساني الذي يعكس سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات، ثم ترسخت هذه الشخصية بعد إعادة هيكلة الاقتصاد المصري والتحول نحو اقتصاد السوق الحرة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وما ارتبط بذلك من قيم فردية وأنمالية، والرغبة في الثراء السريع بأي وسيلة لمواجهة أنماط الاستهلاك الجديدة والمتنوعة، وإن جاز التعبير سفه الاستهلاك، والأخطر من ذلك هو ربط كمية ونوعية السلع المستهلكة بالتميز.

ومن ثم لم يعد الفرد يُقيم وفقاً لما لديه من مهارات تعليمية وقدرات عقلية، بل يُقيم بما يقتنيه من شقق فاخرة وسيارات فارهة وموبايلات حديثة .. وهكذا. وأصبح الثراء هو المعيار الأساسي للحكم على الأفراد، وتراجع دور التعليم في أن يكون مسوغاً من مسوغات الحراك الاجتماعي الصاعد.

ويضاف إلى ذلك اختفاء ملامح الطبقة الوسطى التي كانت تشكل صمام الأمان ورمانة الميزان في الهيكل الاجتماعي المصري، وتجدر الإشارة إلى أن اختفاء الطبقة الوسطى لم يكن اختفاءاً مادياً فحسب، بل اختفت أيضاً قيمها ومبادئها وأخلاقياتها. وظهرت على السطح سلوكيات وأخلاقيات لم نكن نعهدها من قبل، ارتبطت معظمها بثقافة العنف التي غلفت المجتمع المصري، وظهور أنماط جديدة ومستحدثة منه، ونشير في هذا الصدد إلى ارتباط العنف بالميديا، وبما يحدث في العالم بصفة عامة، ونستطيع القول أن ثمة عولمة للعنف والجريمة انعكست على

الدول الإقليمية المختلفة بما فيها الدولة المصرية.

ويعاني المجتمع العربي بصفة عامة من تنوع في الهيكل الاجتماعي بسبب تنوع المستوى الاقتصادي، فضلاً عن تعدد الأطر الثقافية والفكرية وتنوع مصادرها التي تنطوي على تباينات واسعة فيما بينها، وتسعى كل فئة اجتماعية ثقافية إلى تطوير معايير فكرية وأيديولوجية خاصة بها تحكم من خلالها أشكال الفعل والسلوك الإنساني، ونظراً لغياب لغة الحوار وثقافة التسامح وقبول الآخر التي تنمو في المجتمعات الديمقراطية، نجد الصراع يميز أشكال التفاعل الاجتماعي بين الفئات المختلفة، وخاصة التي لديها أسس عشائرية وقبلية، وقد يتطور هذا الصراع إلى استخدام العنف بهدف الوصول للسلطة، مما يؤثر سلباً في عملية التحول الديمقراطي ويعيق تطورها.

وثمة عوامل اجتماعية ذات طابع خاص في المجتمع المصري تؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في إعاقة التحول الديمقراطي، ومن أهمها ارتفاع نسبة الأمية، وانتشار الجهل بين فئات وقطاعات عريضة من المجتمع.

وقد أفضت هذه الحالة البنيوية إلى عدم وجود ممارسات ديمقراطية، لأن هذه الأغلبية غير واعية وعياً كاملاً بحقوقها السياسية، في الوقت الذي يمكن أن توفر فيه التربية للفرد الأدوات اللازمة له ليصبح مواطناً قادراً على استيعاب حقوقه الديمقراطية وممارستها، فكلما ارتفع مستوى التعليم في بلد ما، كلما سنحت فرص أكثر للديمقراطية، لأن التعليم يوسع مدارك الفرد وينمي لديه روح التسامح وحسن الاختيار وتأييد الممارسات الديمقراطية. (51)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بالرغم من الاعتراف الكامل بأهمية التعليم في كل مناحي الحياة بصفة عامة، وفي توسيع المدارك وتشكيل البنية المعرفية ومستوى الوعي بصفة خاصة، إلا أنه ليس بالضرورة أن يقود الفرد للمشاركة السياسية. فثمة قطاعات كبيرة من المثقفين في المجتمع المصري كانت تعزف بكامل إرادتها عن المشاركة في الانتخابات قبل ثورة 25 يناير و30 يونيو، لوعيها بأن الصوت ليس له قيمة في ظل تزييف الانتخابات.

والجدير بالذكر أن خطورة الجهل والأمية لا تتمثل في إضعاف المشاركة السياسية (خصوصاً السلوك الانتخابي)، وإنما تتمثل الخطورة الحقيقية في سهولة تعبئة هؤلاء الأفراد واستغلال أزماتهم الوجودية، ومن ثم توجيههم في مسارات معينة ومحددة تخدم مصالح أصحاب النفوذ والسطوة السياسية والاقتصادية.

وللتأكيد على ما سبق نشير إلى أن معدلات المشاركة في الانتخابات البرلمانية في صعيد وقرى مصر في فترات سابقة كانت تتجاوز المدن وبصفة خاصة الكبرى منها (القاهرة والإسكندرية)، وكانت نسبة المشاركة تصل إلى أكثر من 90% لا لوعي هؤلاء الأفراد بأهمية المشاركة السياسية، وإنما لانتماءاتهم العشائرية والقبلية التي تتجاوز حدود الانتماء للدولة المصرية، بل ويشكل هذا

الانتماء القبلي والعشائري دولة موازية للدولة الأم.

ويتأكد أهمية دور الدولة العشيرة أو القبيلة كإطار مرجعي لأفرادها كلما تبدت التناقضات الاجتماعية في المجتمع الكبير، وكلما انحازت الدولة لبعض الطبقات بحكم موقعها المتميز في البنى الاقتصادية والاجتماعية على حساب طبقات أخرى كانت أولى بالرعاية والحماية، وخاصة بعد تقلص دور الدولة القومية في ظل هيمنة اقتصاد السوق الحر.

إن هذا السياق الاجتماعي المأزوم يخلق حالة من التحدي أمام التحول الديمقراطي الذي يُعد عملية داخلية تخص المجتمعات المحلية في المقام الأول، وتأتي استجابة لمتطلبات وحاجات الشعوب وليس إرضاء لمطالب خارجية من خلال تأثير بعض الدول الكبرى أو المنظمات الدولية.

التحديات الثقافية

إن كل نمط اقتصادي في أي مرحلة تاريخية وفي أي مجتمع من المجتمعات يكون له نسق ثقافي وقيمي يتوافق معه ويدعم مبادئه، فالمجتمع الرأسمالي يرتبط بقيم معينة منها الإنجاز والتنافس والفردية والاهتمام بتراكم الثروات. (52)

وقد انعكس نظام اقتصاد السوق الحر وأنساقه القيمية والثقافية على ملامح الشخصية المصرية، فاختفت قيم المشاركة والتعاون، وسادت روح الفردية والأنمالية والسعى نحو تراكم الأرباح بكافة الطرق تحت مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وقد استطاعت بعض الفئات الاجتماعية تحقيق قفزات مادية متلاحقة سواء كانت هذه القفزات تتم بوسائل مشروعة أو غير مشروعة، والأخيرة هي الأرجح، وقد تمكنت هذه الفئات من بث ثقافتها وأخلاقياتها التي تتنافى مع الثوابت في الأخلاق والقيم المصرية، وعلى الجانب الآخر ظلت الكتلة البشرية الأكبر صامتة، ويتم إفقارها تدريجياً نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية في مقابل عدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية للحياة اليومية، ولا سيما بعد تقلص الدور الاجتماعي للدولة، وقد انعكس ذلك على بنية الوعي الاجتماعي والفكري لهذه الشرائح الاجتماعية التي عزفت تماماً عن المشاركة السياسية الفاعلة نتيجة اللهث المتواصل لتوفير متطلبات الحياة الأساسية.

وقد شهد المجتمع المصري فراغات سياسية تم ملئها من قبل الجماعات والعناصر المهيمنة اقتصادياً، والتي تسعى دائماً من خلال استخدام سلاح المال إلى تحريك دفة المجتمع في اتجاه مصالحها الخاصة فقط، وقد شكلت هذه الحالة السوسيوثقافية المأزومة تحدياً واضحاً للتحول الديمقراطي.

ومن معوقات وتحديات التحول الديمقراطي في المجتمع المصري "هشاشة الخطاب الإعلامي" إبان الثورة وبعدها، فضلاً عن اتسامه بالانفعالية وغياب العقلانية، ومن ثم شوهت العديد من الحقائق في بعضها، وتم إخفاء البعض الآخر، من قبل النخب السياسية والثقافية، والتي صار يطلق عليها البعض مسمى "مرتزقة

القنوات الفضائية" الذين حولوا الإعلام لساحة صراع وجدال، وصارت النبرة العالية هي السمة المميزة للبرامج الحوارية، فضلاً عن تدني مستوى الحوار واستخدام ألفاظ غير لائقة قد تصل إلى حد التجريح والبذاءات والتشابك بالأيدي والتراشق بالأشياء، وقد رسخت كل هذه الممارسات في فترة وجيزة ثقافة التعصب، في مقابل انحسار ثقافة التسامح، ومن ثم فقد الأفراد في المجتمع المصري الثقة والمصداقية في المؤسسة الإعلامية.

سادساً: أسس التحول الديمقراطي

نجحت دول كثيرة في اجتياز مصاعب اقتصادية عسيرة، وقدمت نماذج للتطور الاقتصادي والمجتمعي تعتمد في الأساس على التوظيف العلمي للموارد والقدرات الوطنية. ومن المعروف أن أهم الدول التي حققت أعلى معدلات في النمو في عام 2012 كانت الأبعد عن توقعات الخبراء من حيث قدرتها على تحقيق إنجازات اقتصادية مبهرة. ففي الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوروبية مصاعب اقتصادية، نجد دولة مثل النيجر التي تعتمد اقتصادياً على معونات الدول الغنية، والتي تعتبر من أفقر بلاد العالم، وتعاني من الجفاف والزيادة المستمرة في عدد السكان، تحقق تقدماً اقتصادياً مشهوداً، حيث تشير التنبؤات الحديثة إلى نجاح النيجر في تنمية مواردها من الذهب والفحم والبترول، وحيث يقدر النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15,4%، حتى أنجولا من المتوقع أن يبلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي فيها 10,49% حيث استطاعت تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي وتصويب هيكل البنية التحتية لها وتنمية صادراتها، وبالمثل حققت الصين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 9,52% في عام 2012. (53)

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن عملية الإصلاح والنمو الاقتصادي التي شهدتها تلك المجتمعات وحققت نجاحاً شهد له العالم يمثل نتيجة طبيعية لتوفر المناخ الديمقراطي في هذه المجتمعات، وسعي الأنظمة السياسية فيها إلى خلق حالة من التوازي بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، لضمان ترسيخ الديمقراطية، والمحافظة عليها كآلية لاستقرار المجتمعات والنهوض بها على كافة المستويات.

وينبغي التأكيد على أنه بالرغم من وجود أسس ومرتكزات نظرية ملموسة وأخرى ما زالت لازمة لترسيخ مسيرة التحول الديمقراطي المنشود، إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صناع القرار من جانب، والحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب آخر. (54)

وإذا انتقلنا من الإطار الكلي العام إلى الإطار الجزئي الخاص بالمجتمع المصري، نجد أن أهم أسس التحول الديمقراطي تكمن في الآتي:

1- الأسس السياسية للتحول الديمقراطي

أ- ينبغي ان يكون للدولة دوراً واضحاً في إحداث التوازن بين كافة القوى السياسية

والاجتماعية، وهذا يتطلب منع احتكار وممارسة السلطة من قبل قوى معينة على حساب قوى أخرى، ويضاف لذلك الإقرار بوجود المعارضة وضمان مشاركتها الفاعلة في عملية التنافس السلمي على السلطة، ومن ثم صناعة القرار السياسي.

ب- الاهتمام بالتنشئة السياسية، ودعم ثقافة الحوار، ومد جسور الثقة بين الشعب والنظام السياسي، والعمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

ج- التأكيد على أهمية دور الانتخابات أولاً كحق طبيعي للأفراد، وثانياً كآلية من آليات تغيير السلطة بالطرق السلمية، وانتقالها بشكل دوري وتلقائي، وترسيخ مبدا العدالة في الترشيح والتصويت وضمان حق الأفراد في الانتخاب أو عدم الانتخاب، وحرية الاختيار بدون أي ضغوط خارجة عن إرادتهم، وضرورة اختفاء ظاهرة شراء الأصوات.

وتجدر الإشارة إلى أن كل ما سبق لن يتحقق بدون رغبة أكيدة للإدارة السياسية وصناع القرار في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي وتوفير المناخ الآمن له.

2- الأسس الاقتصادية للتحول الديمقراطي

أ- يجب دمج الشرائح المتوسطة في الاقتصاد المصري، من خلال تقديم كافة أشكال الدعم والتسهيلات للمشاريع الصغيرة التي يتولى أفراد هذه الشريحة القيام بها.

ب- ضرورة تسهيل الحصول على القروض البنكية، وخاصة الصغيرة لتوفير مصادر إعاشة لقطاعات الشباب المختلفة الذين يشكلون كتلة بشرية هائلة في المجتمع المصري ينبغي الاستفادة منها واستثمارها كمورد أساسي من موارد التنمية.

ج- إعادة النظر في عودة الشركات والمصانع التي توقفت دون أسباب معلومة، وخاصة المرتبطة بصناعات ميزت المجتمع المصري تاريخياً مثل صناعة الغزل والنسيج، والعمل على تطوير المنتج المصري كي تصبح له قدرة تنافسية في الأسواق العالمية.

د- استعادة دور الدولة المهيمن اقتصادياً (رأسمالية الدولة الوطنية) في عدد من المشروعات الصناعية المتنوعة لاستيعاب الطاقة البشرية المعطلة.

هـ- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل الفعلية، والاهتمام بالتعليم الفني، وتطوير آداء الخريجين.

و- تطبيق خطط الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من نتائج البحث العلمي في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة.

3- الأسس الاجتماعية للتحول الديمقراطي

أ- تخفيف الأعباء الاقتصادية على الفقراء، حتى لا يكونوا فريسة سهلة في الاستقطاب من قبل عناصر معينة ما زالت تجد فيهم ضالتها لتحقيق أهدافها التخريبية، مرة بالإرهاب وممارسة كافة أنواع العنف وإتلاف الممتلكات العامة، ومرة بشراء أصواتهم بالمال مقابل احتياجات إنسانية بسيطة.

ب- الاهتمام بقطاعات الصحة والتعليم، والتعامل معهما على أنهما حقوق أساسية لكل فرد من أفراد المجتمع، وليست مجرد خدمات لمن يستطيع أن يدفع ثمنها.
ج- التأكد من وصول الدعم لمستحقيه من الفئات الضعيفة والمهمشة، ومحاولة القضاء على الفقر، ورفع مستوى الأجور والمعاشات لتحسين القدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية في الحياة اليومية.

4- الأسس الثقافية للتحول الديمقراطي

أ- خلق حالة من الحوار الحضاري تستند على العقل والمنطق، والبعد عن الأحادية والإرهاب الفكري.
ب- تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة، مع مراعاة أن جزءاً كبيراً ولا يستهان به من أبناء الوطن يعانون من الأمية.
ج- نشر ثقافة المواطنة، واحترام حقوق الآخر، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر، والمرجعيات الأيديولوجية والدينية.

أهم الاستخلاصات

يمكننا الإشارة إلى أهم الاستخلاصات من الدراسة التحليلية الراهنة على النحو الآتي:

1- إن القيمة المؤسسية للتحول الديمقراطي لا تقتصر أهمية وجودها على النظام السياسي فحسب، بل تشمل كافة الأنظمة الأخرى داخل المجتمع.
2- يُعد التحول الديمقراطي عنصراً أساسياً لضمان الإستقرار السياسي للشعوب والمجتمعات.
3- يرتبط نجاح التحول الديمقراطي بتحقيق خطط الإصلاح السياسي والاجتماعي، وكذلك الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من نتائج البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.
4- يرسخ المناخ الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وسيادة القانون.
5- ثمة ثلاثة ركائز أساسية لابد وأن تتوافر في النظام الديمقراطي أو الذي يسعى نحو التحول الديمقراطي وهي: الشفافية، والحكم الرشيد، والمساءلة.

المراجع

1- ناهد عز الدين: **خريطة محدودة، ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، ع 189، إبريل 2012، ص14
2- أحمد فؤاد المخلافي: **الثورة .. مفهوم ومنهج**، على الرابط الآتي: www.alhawrnews.net
3- عزمي بشارة: **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سوريا 2014، ص5
4- أحمد فؤاد المخلافي: مرجع سابق

5- رجب بودبوس: **محاضرات في علم الثورة**، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 2011، ص29
6- صبري محمد خليل: **مفهوم الثورة بين العلم والفلسفة والدين**، منبر الرأي، 30 أبريل 2011، ص13
7- شعبان الطاهر الأسود: **علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة**، الدار المصرية اللبنانية 2003، ص47
8- صبري محمد خليل: مرجع سابق، ص13، 15
9- يوري كرازين: **علم الثورة في النظرية الماركسية**، ترجمة سمير كرم، بيروت، دار الطليعة، ط (1)، 1975، ص31
10- صبري محمد خليل: مرجع سابق ص15
11- مولود زايد الطيب: **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا، دار الكتب الوطنية، 2007، ص100
12- شعبان الطاهر الأسود: مرجع سابق ، ص49
13- محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (سنة النشر غير مدونة)، ص29
14- المرجع السابق: ص13
15- فوزية العطية: **علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري**، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد 24، 1979، ص458
16- شعبان الطاهر الأسود: مرجع سابق، ص64
17- مصطفي علوي: **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، ع 184، إبريل 2011، ص ص39-40
18- أحمد يوسف أحمد: **عثرات الربيع العربي، محاولة للفهم**، على الرابط التالي: http://ahmadyoussef.com/ArticlesDetails.aspxArticle=613
19- علي ليلة: **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع**، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، ط (2)، 1994، ص136
20- المرجع السابق: ص147
21- نفس المرجع: ص149
22- فوزية العطية: مرجع سابق، ص456
23- شعبان الطاهر الأسود: مرجع سابق، ص79
24- يوري كرازين: مرجع سابق، ص41
25- علي ليلة وآخرون: **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص12
26- شعبان الطاهر الأسود: مرجع سابق، ص81
27- سمير نعيم أحمد: **النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية**، دار الكتب

المصرية، القاهرة، ط (5)، 1981، ص ص181-183
28- بارنجتون مور: **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص4
29- Theda Skocpal: States and Social Revolution: A Comparative Analysis of France, Russia, and China, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, P. 4
30- عبد الحي مودون: **الرجة الثورية العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات**، مؤتمر كلية الآداب بالرباط، 15 مارس 2011، ص ص4-5
31- Michael Hardtand and Antonio Negri: War and Democracy in the Age of Empire, New York, The Penguin Press, 2004, P. 24
32- عبد الحي مودون: مرجع سابق، ص7
33- Doald Inglehardt and Christian Welzel: Modernization, Cultural Change, and Democracy, The Human Development Sequence, Cambridge, Cambridge University Press, 2005, P. 45
34- Ibid., P.47
35- عبد الحي مودون: مرجع سابق، ص7
36- رياض الصيداوي: **الانتخابات والديمقراطية في الجزائر**، على الرابط الآتي: www.alhewar.org/debate/show.art.asp?aid=161438
37- P.K. Eisinger: The conditions of Protest Behavior in American Cities, American Political Science Review No.67,1973, Pp. 11,28
38- B. Rochford (eds): Frame Alignment Processes, Microbilization, American Sociological Review No. 51, 1986, P. 464
39- M. josper (eds): Passionate Politics Emotions and Social Movements, University of Chicago Press, 2001, P. 9
40- محمود صلاح عبد الحفيظ: **الفرصة السياسية، الحركات الشبابية والدولة فيما بعد الربيع العربي**، مجلة العربية، معهد الدراسات العربية، العدد 22، ديسمبر 2013، ص4
41- يوري كرازين: مرجع سابق، ص9
42- شعبان الطاهر الأسود: مرجع سابق، ص50
43- صبري محمد خليل: مرجع سابق، ص ص13-15

44- عمرو بقلي: **تحديات الاقتصاد المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير**، مجلة شباب الشرق الأوسط، عدد 23 أكتوبر 2011، ص11
45- نبيل عبد الملك: **مصر بعد ثورة 25 يناير**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3391، 2011، ص12
46- علي محمد عبد العزيز: **تطبيقات الحكومة الإلكترونية، دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص7
47- محمود صلاح: مرجع سابق، ص2
48- عمرو البقلي: مرجع سابق، ص13
49- **الحرب على الفساد**: أخبار مصر، على الرابط الآتي: www.egynews.net
50- المرجع السابق.
51- حسين جميل: **حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة**، في كتاب: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سنة النشر غير مبينة)، ص ص225-226
52- مصطفي كامل السيد: **دراسات في النظرية السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص6
53- علي السلمي: **التحول الديمقراطي أساس التنمية**، جريدة الوطن، عدد 21-01-2013.
54- محمد أحمد المقداد: **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته، الأردن حالة للدراسة**، المنارة، المجلد 13، العدد 7، 2007، ص33

الهوامش

* استغل الفاعلون الجدد (الثوار) كافة الفرص المتاحة التي تسهل عملية التعبئة وتضمن نجاح الفعل الذي خرجوا من أجله، ولا يمكن أن ننسى الدور الذي لعبته مؤسسة الجيش في مصر وتونس ممثلاً في تعجيز الأنظمة السياسية المستبدة عن استخدام وممارسة العنف ضد الثوار وسحق الثورة.

* ثمة محاولات عديدة كانت وما زالت تسعي للنيل من الجيش المصري الذي يتصدر المشهد السياسي والأمني الآن خاصة وهو يخوض حرب ضروس ضد الإرهاب في سيناء.